

رقم 66

eur@mesco
Paper

أوروبا كلاعب جيوسياسي: إصلاح خطاب الاتحاد الأوروبي في شمال أفريقيا

زين العابدين قبولي

رقم 66

eur@mesco

Paper

أوروبا كلاعب جيوسياسي:
إصلاح خطاب الاتحاد الأوروبي في
شمال أفريقيا

زين العابدين قبولي

أصبحت **يوروميسكو (EuroMeSCo)** معياراً للبحوث والدراسات الموجهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 116 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 30 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يوروميسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يوروميسكو.

أوراق يوروميسكو

صدرت من قبل المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الأقران الأكاديمية (Academic Peer Review): مجهول

التحرير: خورخي بينيرا ألفاريز (Jorge Piñera Álvarez)

مصمم التنسيق: ستوديو مارتن (Maurin.studio)

التدقيق اللغوي: نيل تشارلتون (Neil Charlton)

التصميم: نوريا إسبارثا (Esparza Núria)

الطباعة: ISSN 2565- 2419

DL B 27445 - 2011

Digital ISSN 2565 - 2427

فبراير (شباط) 2024

صدرت هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياتها تعبر حصراً عن آراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أوروبي شامل ومتعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، وسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتالانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

أوروبا كلاعب جيوسياسي: إصلاح خطاب الاتحاد الأوروبي في شمال أفريقيا

زين العابدين قبولي

زميل زائر، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

مقدمة

في 24 فبراير (شباط) 2022، أطلق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ما وصفها بـ«العملية العسكرية الخاصة» ضد أوكرانيا. بعد أشهر من التوترات العسكرية على الحدود الروسية الأوكرانية، اختارت موسكو القيام بغزو واسع النطاق بهدف إجبار كييف وداعميها الغربيين على الالتزام بمجموعة من «الضمانات الأمنية» (أوزبورن، 2022). بعد مرور عشرين شهراً على هذا الصراع، ظهرت نظريات جيوسياسية متعددة حول طبيعة النظام العالمي الأحادي القطب الذي يقوده الغرب والأعراف الراسخة. تعد حرب موسكو ضد كييف محاولة أخرى لتحدي النظام الدولي بعد الحرب الباردة في أعقاب سياساتها العسكرية والدبلوماسية السابقة في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط و عبر القارة الأفريقية. بالنسبة للاتحاد الروسي وشركائه، يُزعم أن النظام العالمي الحالي يتميز بطبيعة «غير عادلة» و«غير متوازنة» (غان، 2022). ومن هذا المنطلق، فإن هذه الحرب ومعارك النفوذ اللاحقة لها في أفريقيا سوف تشكل مناطق أخرى، وخاصة الجوار المباشر للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. ولذلك فمن الأهمية بمكان تقييم تأثير هذا الصراع المستمر على الأثر الاستراتيجي لمختلف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإن مسألة المنافسة الجيوسياسية وأدوات النفوذ، بما في ذلك استخدام السرد، تصبح مناقشة سياسية في الوقت المناسب، وخاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وبعيداً عن الاعتبارات البارزة والمباشرة للصراع الروسي- الأوكراني فيما يتعلق بالمنظورات والمخاوف الأمنية الأوروبية، فإن تداعيات هذه الحرب تذهب إلى ما هو أبعد من أوروبا وحلفائها. ومن الواضح أن مناطق أخرى مثل البحر الأبيض المتوسط والساحل أصبحت بشكل متزايد مجالات لمنافسة النفوذ العدائي التي تتميز بتدفق الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل مجموعة فاغنر الروسية - وهي

شركة أمنية خاصة تعمل كأداة عسكرية ونفوذ لموسكو في السياسة الإفريقية. ومن ثم، فإن جميع الأطراف المعنية تقريباً، وخاصة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا، تنظر إلى الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي باعتباره لاعباً أساسياً في هذا الصراع بسبب مشاركته كجزء من منافسة القوى العظمى.

لمواجهة الانتهاكات الروسية للسلم والأمن الدوليين التي تحاول إعادة تشكيل النظام العالمي، حشد الاتحاد الأوروبي والعواصم الأوروبية مجموعة من العقوبات المتنوعة وبدأوا في النظر في مجالات سياسية أوسع، بما في ذلك رسائلهم مع الشركاء الدوليين. ولهذا الغرض، أصدر الاتحاد الأوروبي «البوصلة الاستراتيجية» كاستراتيجية للهجوم المضاد في 21 مارس (آذار) 2022، استعداداً لسرد (خطاب) جديد للاتحاد الأوروبي. يدعو مقترح الرؤية الاستراتيجية هذا إلى اتحاد أوروبي أقوى وأكثر قدرة في مجال الدفاع والأمن، والمساهمة بشكل إيجابي في النظام الدولي القائم على القواعد العالمية وفي القلب منه الأمم المتحدة (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2022، ص. 5-7).

شددت «البوصلة الاستراتيجية» كذلك على أن الاتحاد الأوروبي عازم على حماية مصالحه والدفاع عن قيمه من خلال السوق الموحدة والشراكات التجارية والاستثمارية والمساعدة التنموية. وهذا النهج يجعل من بروكسل دولة تضع القواعد وتقرر وتبشر بقيم السلام والحرية والديمقراطية وسيادة القانون والقيادة في مختلف البيئات المتعددة الأطراف. وفي حين أن سرد بروكسل في الجوار، بما في ذلك الجوار الجنوبي، يشكل عنصرًا كبيرًا في هذا النهج، إلا أن تحقيق الكفاءة والملائمة يمثل معركة صعبة بلا شك (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2022، ص. 12). وفي هذا الصدد، فإن تمكين الاتحاد الأوروبي كمنافس استراتيجي في حوض البحر الأبيض المتوسط يعني ضمناً فهم خلفية السرد الأوروبي وإمكاناته وقوده. إن لغة وطريقة عرض الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بما في ذلك

(كارولين، 2010، ص. 60-65). وعلى الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط، رحبت البلدان الشريكة في منطقة شمال أفريقيا في البداية بهذه الجهود وحاولت المشاركة في تصور مستقبل منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال برامج التعاون. بل إن بعض الجهات الفاعلة، مثل المغرب، تطمح إلى تحقيق مزيد من الاندماج في المجتمع الأوروبي من خلال تقديم عروض للانضمام إلى سلف الاتحاد الأوروبي في عام 1987 (كوباروياس، 2018، ص. 10).

وراء الوعد بإنشاء منطقة متوسطة تعاونية، كانت سياسة الجوار الأوروبية في المقام الأول بمثابة استجابة مؤسسية فيما يتعلق بمستقبل شراكة الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في ظل توسعه في عام 2004. ونظرًا للافتقار الواضح لأي خطط تكامل لدول الجوار الجنوبي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، جاءت سياسة الجوار الأوروبية كصيغة فريدة من «التكامل بدون الانضمام» للبلدان التي تعتبر شركاء مهمين في جوار البحر الأبيض المتوسط (كاساس-كورنيس، كوباروياس وبكلز، 2012، ص. 40-41). وبطريقة ما، شكلت سياسات الاتحاد الأوروبي التي تمت صياغتها سابقًا والمحلية بشأن الحكم الرشيد والتعاون الأمني المشترك والقطاعات الاقتصادية الحديثة محاور رئيسية لمقاربة سياسة الجوار الأوروبية فيما يتعلق بالسياسات بقدر ما كانت على المستوى السرد.

وتسبب هذا التكرار للصيغ المحلية للاتحاد الأوروبي في ظهور علامات «إرهاق سياسة الجوار الأوروبية»، والتي ظهرت طوال عام 2006 حتى مع استفادة بروكسل من هذه السياسة لرسم شراكات جديدة عبر البحر الأبيض المتوسط (البرلمان الأوروبي، 2013). في نهاية المطاف، تم وضع سرد السياسة قيد المراجعة للنظر في التركيز المتزايد على القيم الأوروبية الأوسع مثل التمكين الديمقراطي كجزء من الإصلاح غير الرسمي لسياسة الجوار الأوروبية لعام 2007 بقيادة الجهود الألمانية (المفوضية الأوروبية، 2007). ومع ذلك، كانت المفوضية الأوروبية تفتقر

مصلحتهم وسياساتهم، في جوارهم الجنوبي، وخاصة في جميع أنحاء شمال أفريقيا، تستحق تقييماً موضوعياً لحماية وتمكين نفوذ أوروبا الذي يواجه تحديات متزايدة في المنطقة.

وفي هذا السياق، ستفحص هذه الورقة الفجوة بين الوعود والتصور الذاتي للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في شمال أفريقيا، وواقع السياسات المطبقة. صحيح أن المبدأ التأسيسي للاتحاد الأوروبي، أي تعزيز السلام والازدهار، لم يكن أكثر أهمية من أي وقت مضى في أطر السياسات. غير أن أوروبا تواجه على مستوى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ديناميكيات معقدة في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، مثل التغيرات الحياتية الكبرى، وزيادة إضعاف الاقتصادات الضعيفة، والكسور الاجتماعية والسياسية الأعمق. إضافة إلى هذا المزيج الخطير من التحديات، فإن غزو أوكرانيا لا يشكل انتهاكاً لسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها فحسب، بل هو أيضاً أحد أعراض النظام الأمني الضعيف بشكل عام في أوروبا وخارجها (دي كليرك ساكس، 2022). وفي وقت يتسم بالأزمات المتعددة، من الضروري إعادة تقييم شراكات أوروبا في شمال أفريقيا من أجل تطوير سرد جديد يقوم على مزايا وقيود واقعية.

إطار البداية

دراسة منطقة نفوذ جنوب البحر الأبيض المتوسط هي نقاش قديم يعود تاريخه إلى عام 1972 عندما تم وضع السياسة العالمية للبحر الأبيض المتوسط قبل الحوار الأوروبي-العربي عام 1973 (بينتشي، 2007، ص. 7). وقد صممت هذه المناقشات السياسية الإطار الأولي للشراكة الأورو-متوسطية في عام 1995، والمعروفة باسم عملية برشلونة، استناداً إلى إجماع إقليمي واسع النطاق. ومن جانبهم، عمل الأوروبيون على إعداد مجموعات السياسات الإقليمية الخاصة بهم والتي تم تقديمها تدريجياً بدءاً بسياسة الجوار الأوروبية لعام 2004. وفي الوقت نفسه، ساهمت هذه الجهود الأوروبية أيضاً في إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2008 بمبادرة فرنسا

على ذلك، بالنسبة لحكومات جنوب أوروبا على وجه الخصوص، كانت مسألة التحول الديمقراطي والتحول السياسي تتم إدارتها دائماً في إطار نقاش أمني وإستراتيجي أكبر. وبدلاً من تعزيز الشراكات ذات المنفعة المتبادلة، هيمن «سرد الواجب المعياري» والمخاوف المؤقتة على لغة المفاوضات الأوروبية، التي ركزت على المصالح الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية للاتحاد الأوروبي المعرضة للخطر بسبب عدم الاستقرار الإقليمي (شوماخر، 2015).

ومن الأمن أن نقول إن سياسة الجوار الأوروبية جاءت أساساً لتسليط الضوء على الصورة المرغوبة للاتحاد الأوروبي باعتباره «قوة من أجل الخير» في جواره المباشر (باربي ويوهانسون نوجيه، 2008). وعلى الرغم من المحاولات الأوروبية لتوسيع السياسات التي تعكس هذا السرد الأولي، فإن العلاقات مع الجهات الحكومية في الجوار الجنوبي اعتمدت في نهاية المطاف على عاملين رئيسيين: الهجرة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وعلى عكس الرغبات المبكرة للمفوضية الأوروبية كما تم التعبير عنها في الإطار النظري، تم تقليص سياسة الجوار الأوروبية عملياً إلى مجموعة من الأدوات الاجتماعية والاقتصادية التي تتبع في الغالب من المخاوف الأمنية لمعالجة تداعيات الانتفاضات العربية في دول جنوب أوروبا. أدت هذه الاتجاهات إلى مزيد من القيود التي أعاقت التعاون الأوروبي-متوسطي الراكد بالفعل والذي تم التشكيك فيه لاحقاً من قبل الحركات الاجتماعية الناشئة المؤيدة للديمقراطية (كوباروبياس، 2018).

التحقق من الواقع

إن استكشاف أساسيات سرد الاتحاد الأوروبي بشأن التعاون الأوروبي-متوسطي في الجوار الجنوبي هو عملية ذات مستويات متعددة. وعلى الرغم من وجود إطار أساسي، فمن الضروري التحقق من العلاقة بين السرديات والسياسات في الملفات الرئيسية مثل الديمقراطية وسيادة القانون، والصراع والأمن، بالإضافة إلى التجارة لاستكشاف أوجه القصور في تنفيذ

إلى الأدوات الفعالة لتنفيذ مثل هذه «الأجندة الديمقراطية» الطموحة بشكل ملموس في الجوار الجنوبي. في الواقع، النجاح النسبي الذي حققته الجهات الاستبدادية في جميع أنحاء شمال أفريقيا، كان يُنظر إليه على أنه فشل للاتحاد الأوروبي باعتباره «قوة معيارية» وقدرته على مطابقة خطابه وسياساته منذ الأيام الأولى لسياسة الجوار الأوروبية (باربي ويوهانسون نوغيس، 2008، ص. 88-90).

وبعد توصيات جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تم إجراء مراجعة أخرى لسياسة الجوار الأوروبية في عام 2015 بهدف اعتماد نهج المعاملات مع شركاء الاتحاد الأوروبي (سكازيري، 2020). لكن سياسة الجوار الأوروبية الجديدة كانت في واقع الأمر بمثابة خطة متأخرة للتكيف مع الأزمات الأمنية المتكشفة في الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الجناح الجنوبي له في أعقاب الانتفاضات العربية. علاوة على ذلك، استوردت «الاستجابة الجديدة» مرة أخرى سرداً موجوداً بالفعل في تقرير أوروبا الأوسع لعام 2003، والذي يسعى إلى «السماح [للاتحاد الأوروبي] بمعالجة مصادر عدم الاستقرار والصراع في المنطقة» (مفوضية المجتمعات الأوروبية، 2003، ص. 3). علاوة على ذلك، جاءت مثل هذه الإصلاحات من قبل المفوضية الأوروبية كرد رسمي على انتقادات جهات فاعلة متعددة، بما في ذلك برلمان الاتحاد الأوروبي في ستراسبورغ وبروكسل بشأن استجابة الاتحاد الأوروبي الرسمي على الانتفاضات العربية. وأصر أعضاء البرلمان الأوروبي على أن «السعي لتحقيق الاستقرار قد طغى في كثير من الأحيان على قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي وعلاقات دوله الأعضاء مع جيرانه الجنوبيين في السنوات الماضية» (شوماخر، 2015، ص 392-394).

وعلى هذا فإن سياسة الجوار الأوروبية في هينتها المبكرة في عام 2004 كانت بمثابة محاولة لإدارة الديناميكيات الأوروبية البينية وسط توسع الاتحاد الأوروبي وتطلع بروكسل إلى الاضطلاع بدور جيوسياسي أكبر. علاوة

التأييد السياسي والدبلوماسي الخفيف لجماعات المعارضة الرسمية من برلمان الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، 2013). لا يزال الجيل الجديد في الجوار الجنوبي، الذي عاش انتفاضات عام 2011، يتذكر تردد أوروبا وشراكاتها التاريخية مع الحكام القدامى، ومن الطبيعي أن يشعر بالتشكك بشأن أي سرد مؤيد لحقوق الإنسان يأتي من أوروبا. والأهم من ذلك، أن هذه التنازلات التاريخية التي قدمها الاتحاد الأوروبي للمستبدين لم تمنح بروكسل أي تأثير إقليمي دائم على حقوق الإنسان والحكم الرشيد. من ناحية أخرى، تقوم العديد من الأنظمة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط بإقامة شراكات استراتيجية مع بكين، التي تقترب من الصفقات الاقتصادية دون إزعاج المشروطة الديمقراطية (لي، 2017، ص. 3-4).

هناك عائق آخر أمام إطار السياسة الخاص بسياسة الجوار الأوروبية وهو اللجوء إلى حلول قصيرة المدى بدلاً من الرؤى طويلة المدى. بينما كانت بروكسل تدعو إلى الديمقراطية في الجوار الجنوبي، اعتبرت أن الافتقار إلى التمكين الديمقراطي هو السبب الجذري لتدفقات الهجرة واللاجئين. وبالتالي، يمكن قراءة دعم الاتحاد الأوروبي الخجول لعمليات التحول الديمقراطي على أنه حل وقائي لأزمة الهجرة (فاوستيني تورييس 2020). وهذا يشكك في سرد أوروبا باعتبارها «واضعة للمعايير» لأن الديمقراطية أصبحت جزءاً من «حزمة حلول» سهلة لمعالجة التحديات الإقليمية المعقدة بدلاً من أن تؤدي إلى هدف حقيقي وصادق يتمثل في تمكين الجهات الفاعلة الديمقراطية في جميع أنحاء شمال أفريقيا. كما أن محاولات أوروبا، بشكل مباشر وضمني، لمعالجة العوامل الهيكلية التي تحد من تعزيز الديمقراطية في الجوار الجنوبي، غالباً ما واجهت ردود أفعال الأنظمة السيادية التي كانت لها اليد العليا في النهاية (لي، 2017).

وكجزء من خطاب الترويج للديمقراطية، حقق الاتحاد الأوروبي أيضاً نجاحاً محدوداً في تصدير القيم الليبرالية الأوروبية مثل الحريات الجماعية والفردية. ربما أعطت ثورات الربيع العربي الفرصة لأوروبا لتأكيد نفسها كقوة معيارية من خلال الانحياز إلى

سياسة الجوار الأوروبية. وفي هذا السياق، تصبح العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجيرانها في الجنوب معقدة. تُظهر الديناميكيات قيود بروكسل في تمكين الجهات الفاعلة الديمقراطية، ومنع الصراعات وضمن الاستقرار، وموازنة الأنشطة التجارية، ودعم القيم الليبرالية. وهذه القضايا هي جزئياً نتيجة للتناقضات والانقسامات الأوروبية وإعطاء الأولوية للمصالح اللحظية على حساب الأهداف بعيدة النظر.

الديمقراطية وسيادة القانون

في البداية في عام 2003، أكد سرد سياسة الجوار الأوروبية على تمكين الحكم الديمقراطي، ولكن سياسات بروكسل في الممارسة العملية فشلت في دعم هذا المعيار بشكل مستمر. قبل الانتفاضات العربية، كان أحد المبادئ الأساسية لعملية برشلونة هو تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. ولتحقيق هذه الغاية، استخدمت مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه العديد من الأدوات مثل برامج بناء القدرات والمشروطة. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ تطبيق المشروطة الديمقراطية بشكل كافٍ، خاصة كما يتضح من العلاقات الوثيقة التي عززتها أوروبا مع القادة الاستبداديين قبل الثورة مثل نظام حسني مبارك في مصر ومؤسسة زين العابدين بن علي في تونس (سكازييري، 2020، ص. 6). واليوم، أصبحت الحالة أكثر وضوحاً مع المشاركة الأوروبية في التعامل مع نظام قيس سعيد في تونس وبعض الجهات الفاعلة في الحرب مثل خليفة حفتر في ليبيا (القماطي وسيني فاسانوتي، 2023). وراء الخطاب الرسمي، جعل هذا النهج من التقارب الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي تبدو «متواطئة» مع الأنظمة القديمة للحكام المستبدين في جميع أنحاء شمال أفريقيا.

والأسباب التي تؤدي إلى هذا التناقض متعددة، ولكن أحد العوامل يتضمن اهتمام الأوروبيين بالحفاظ على الاستقرار باعتباره الدافع الأساسي وراء التعاون الأوروبي-متوسطي. كما أثبتت بروكسل أيضاً أنها مترددة في التعامل، ككيان موحد، مع المعارضة السياسية بما يتجاوز

والمغرب، والتي تستفيد أيضاً من مخصصات مالية مهمة لهذا الغرض. تلقى المغرب ما يقرب من 234 مليون يورو من الدعم المالي بين عامي 2015 و2021 (المفوضية الأوروبية، 2023) بينما وقعت تونس مؤخرًا على صفقة بقيمة 100 مليون يورو مع الاتحاد الأوروبي (هايدن، 2023). ومع ذلك، فإن التعاون ليس دائمًا ممكنًا ومريحًا كما يوحي خطاب الاتحاد الأوروبي، وهو ما يؤثر على خطاب أوروبا في الدفاع عن سيادتها الاستراتيجية.

تتجسد دراسة حالة بارزة في المأساة الإنسانية في سبتة الإسبانية في يوليو (تموز) 2022. استخدمت السلطات المغربية القوة المميّنة ضد عشرات المهاجرين الأفارقة في محاولة مزعومة لمنع حالات العبور الحدودية الجماعية السرية (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالعمال المهاجرين، 2022). ووقعت حادثة أخرى في تونس عندما وقع المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى ضحايا لحملة عنصرية مستهدفة أججها الرئيس قيس سعيد (بن حمادي، 2023). وحتى التدابير الإدارية الرامية إلى تأكيد سياسات الاتحاد الأوروبي ومصالحه قد تكون موضوعاً لردود فعل عكسية. في سبتمبر (أيلول) 2021، اتخذت الحكومة الفرنسية منعطفاً حاداً عندما خفضت حصص التأشيرات لدول شمال إفريقيا للضغط عليها لتسريع تسليم المهاجرين السريين (دي راجنيل وسولدايني، 2021). وكان على فرنسا أن تواجه تداعيات خطيرة وصلت إلى حد الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر وباريس.

في كل هذه الحالات، أثبت كل من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عدم قدرته على الحفاظ على قبضته الحازمة لتحميل شركائه المسؤولية. وبدلاً من ذلك، سُمح ضمناً بالانتهاكات الخطيرة للاتفاقيات الثنائية والممارسات غير الإنسانية على أمل الوصول إلى «الهدف الأكبر» المتمثل في تأمين حدود الاتحاد الأوروبي. إن مثل هذه السيطرة الأمنية المتعاقد عليها من الباطن، والتي يتم الدفاع عنها غالباً كحل مؤقت، ليست مستدامة وتقوض القيم الإنسانية وخطاب الاتحاد الأوروبي. تغذي استراتيجية تأمين الحدود

التطلعات الديمقراطية لشعوبها. ومن الناحية العملية، فشل هذا التمكين الديمقراطي في تبني نية طويلة المدى واستراتيجية جيدة التنفيذ للوصول إلى الأهداف السياسية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فيما يتعلق بإرساء الديمقراطية والانتقال. باختصار، كان الاتحاد الأوروبي ضحية رغبته الملحة في الاهتمام بسلامة حدوده، الأمر الذي أعاق سرده خاصة عندما اتخذت بروكسل نهجاً غامضاً، وفي بعض الأحيان، داعماً ضمناً للأنظمة الاستبدادية. وأوضح مثال على ذلك هو تونس، التي كانت حتى وقت قريب النموذج الناجح للانتفاضات العربية واستفادت من تمويل أوروبي كبير يصل إلى ملايين الدولارات لدعم الجهات الديمقراطية المحلية. إلا أن صناعات السياسة الأوروبية بين فشلوا في تعزيز النجاحات على مستوى القيم. أخيراً، لجأت أوروبا إلى استراتيجية المقايضة التي قلصت المشاركة الأوروبية إلى تمويل مؤقت لمكافحة الهجرة مقابل إضفاء الشرعية على السلوك الاستبدادي للقيادة الحالية لقيس سعيد (المجريسي، 2023). وحتى محاولات الاتحاد الأوروبي السابقة للتواصل مع المنظمات الشعبية في جواره الجنوبي لتشجيع التمكين الديمقراطي قوبلت بقيود تتعلق بالسيادة وتشكيك استعماري جديد (بادارين وشوماخر، 2020، ص. 75).

الأمن والصراع

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه أطر التعاون الأوروبي-متوسطي هو المنطق الأمني الحديث للعلاقات الدولية. ووراء أطر مثل سياسة الجوار الأوروبية، كان هناك دافع واضح لحماية مواطني الاتحاد الأوروبي والاحتفاظ بالسيطرة الفعالة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. غير أن المساعدات السياسية والاقتصادية التي تقدمها بروكسل لجيرانها في الجنوب لم تنجح في تأمين هذه الأهداف السياسية. وتعد الهجرة مثلاً واضحاً آخر على الفشل في تحقيق التوازن بين السردية والسياسة. وتعتمد بروكسل على جيرانها الجنوبيين للعب دور «الحارس الأمني» ومنع الهجرة السرية (كوليسا، 2022). وهذا هو الحال بشكل خاص مع دول مثل تونس

توافق في الآراء بشأن ملفات السياسة الخارجية. إن مثل هذه التناقضات بين سرديّة الاتحاد الأوروبي وسياساته هي أيضاً نتيجة مباشرة للاختلاف الملحوظ داخل المؤسسات الأوروبية بشأن الخطوات الملموسة للدفاع عن موقف «موفر السلام» للاتحاد الأوروبي. وبصرف النظر عن القضايا الأوروبية، فإن الشركاء الجنوبيين يشككون أيضاً في موارد الاتحاد الأوروبي لمعالجة الشؤون الداخلية للدول الأخرى. على سبيل المثال، تنتقل التدخلات الإنسانية لبروكسل عبر مجموعة معقدة من الحدود النظامية بما يتماشى مع الرأي العام ورأي النخبة في دول مثل الجزائر ومصر لدوافع استعمارية جديدة مزعومة (شوماخر، 2015، ص. 391). على سبيل المثال، أغلقت السلطات الجزائرية جمعية كاريتاس الإنسانية لتهم مشكوك فيها (زواوي، 2022).

بالإضافة إلى عدم الكفاءة في التعامل مع الهجرة والصراعات، يجدر أيضاً تسليط الضوء على الانقسام حول قضايا حساسة أخرى. وتشكل المناقشات المتعلقة بالطاقة مثلاً رئيسياً لعمق وخطورة الافتقار إلى الوحدة الأوروبية والشعور بالتضامن. عندما اختارت الجزائر «الصمت الدبلوماسي» كاستراتيجية مضادة لإجبار مدريد على التراجع عن تحول سياستها بشأن الصحراء الغربية ودعمها لخطة الحكم الذاتي التي تدعمها الرباط، سعى صناع السياسة الإسبان إلى الحصول على دعم المؤسسات الأوروبية، خاصة بعد تعليق الجزائر معاهدة الصداقة معها التي تبلغ عقدين من الزمن. وفي حين استجابت المفوضية الأوروبية ببيان متوازن يؤكد على وحدة بروكسل والأهمية الاستراتيجية للجزائر (المفوضية الأوروبية، 2022)، لم تحشد مدريد المزيد من الدعم، بل خسرت مكانتها كمشريك متميز في مجال الطاقة مع الجزائر لصالح إيطاليا (إيلي، 2022). عززت استراتيجية الجزائر سمعة البلاد والشعبية المحلية لقيادتها، ولكنها كادت أن تتسبب أيضاً في حدوث صدع بين روما ومدريد، حيث احتاجت العاصمتان إلى محادثات بوساطة الاتحاد الأوروبي لتجنب الارتباك، مما يشير إلى نقص التنسيق والتضامن (أوريهويلا، 2022).

هذه أيضاً اتهامات المنافسين للاتحاد الأوروبي باعتباره قوة استعمارية جديدة ومتمحورة حول ذاتها، وتؤدي إلى عزل بروكسل عن سكان الشواطئ الجنوبية بينما تعمل على تمكين السلوك الاستبدادي لحكامهم.

وفيما يتعلق بالصراعات الإقليمية، فإن الاتحاد الأوروبي أيضاً بعيد عن العمل كقوة معيارية كما ورد في سرد تأسيسه. وفي كل من سوريا وليبيا، لم يكن للأوروبيين تأثير كبير على نتائج الصراعات. وكان ذلك جزئياً نتيجة للانقسامات الدائمة بين الدول الأعضاء وعجزها عن تجاوز المصالح المتباينة. وفي الوقت نفسه، يبدو أن القوى الإقليمية والدولية المتنافسة تفوز بالأرض على حساب انسحاب الولايات المتحدة وإحجام الاتحاد الأوروبي (ليستر، 2023). على مدى السنوات الماضية، كانت ليبيا معرضة لخطر التقسيم العنيف بين مناطق النفوذ المختلفة (سكازبيري، 2020، ص. 3)، بينما تتحول منطقة الساحل بالفعل إلى ملعب للمرتزقة الموالين للكرملين (سترونسكي، 2023). هذا الواقع هو مظهر آخر للقيود التي تواجهها سياسة الجوار الأوروبية في فرض السرد الأوروبي في المنطقة المجاورة والتناقض بين السردية والسياسات (سيلاتا وكوليتي، 2019).

هناك جانب آخر يقوض الإجراءات الإنسانية الأوروبية ومبادرات منع الصراعات داخل البحر الأبيض المتوسط وهو عدم وجود توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول كيفية مواجهة التحديات الناشئة. غالباً ما تشير الحكومات إلى الاتحاد الأوروبي على أنه «موفر للسلام»، لكنها نادراً ما تتسق جهودها لإظهار الوحدة الأوروبية بما يتماشى مع خطاب بروكسل. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تردد الاتحاد الأوروبي في فرض منطقة حظر جوي في ليبيا في عام 2011 على مستوى مجلس الأمن في الأمم المتحدة بسبب الخلافات العميقة بين القادة الأوروبيين (تراينور، 2011). وكثيراً ما يتعرض هؤلاء القادة لضغوط بسبب السياق السياسي المحلي والاعتبارات الاستراتيجية الأخرى التي تحد من قدرتهم على تقديم التنازلات والتوصل إلى

ومن ناحية أخرى، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من تكرار هذا النموذج في بلدان أخرى في المنطقة. ففي الجزائر، كثيراً ما تنتهم بروكسل بتجارتها غير المتوازنة، مما يمنع المنتجات الجزائرية من المنافسة على المستوى الأوروبي. وبعيداً عن قطاع المحروقات، الذي أعيد تأهيله في أعقاب الحرب الأوكرانية ومصالح الأوروبيين، صحيح أن المشاريع الصناعية المشتركة مع الجزائر محدودة نوعاً ما على الرغم من حجم التجارة بين الشريكين البالغ 56 مليار يورو (المفوضية الأوروبية، 2023). ويغذي هذا الخلل في التوازن السرد المضاد المتمثل في استغلال موارد القارة الأفريقية واستهزاء السلطات الجزائرية بخطاب المسؤولين الأوروبيين باعتبارها قوة «محايدة» في الجوار الجنوبي.

بالإضافة إلى عدم المساواة بين دول شمال أفريقيا فيما يتعلق بالشرائط مع الاتحاد الأوروبي، تعاني أوروبا أيضاً من نقص في الاتصالات. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، عزز المنافسون الإقليميون مثل الصين العلاقات الاقتصادية القوية في جميع أنحاء الجوار الجنوبي. وتخدم هذه العلاقات طموحات بكين الاستراتيجية لتعزيز مبادرة الحزام والطريق والتأكيد على خلافها المتزايد مع النظام الدولي. ولا تزال العواصم الأوروبية، على الرغم من تجارتها الساندة مع دول شمال أفريقيا، غير قادرة على قيادة حملات إعلامية فعالة للتعريف بأرقام وتأثير علاقاتها التجارية مع الشركاء الجنوبيين، وهو ما من شأنه أن يتصدى لسرد المنافسين مثل الصين ويسلط الضوء على مشاركة أوروبا. علاوة على ذلك، لا تحظى العديد من منصات الأعمال التي تنظمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتغطية كافية من فرق الاتصال الرسمية على المستوى المؤسسي الأوروبي.

ومن المثير للاهتمام أن هذه التحديات التي تعيق التعاون الأوروبي-متوسطي لم تؤثر على المشاريع المشتركة في القطاعات غير الحساسة. ومن هذا المنطلق، فإن المبادرة المشتركة لعام 2004 بعنوان «مشاركة القطاع الخاص في البنية الأساسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط» (PPMI) والتي أطلقتها

لم تكن كل هذه الأحداث والتطورات قادرة على تغيير قواعد اللعبة في حد ذاتها، ولكن نمطها ينعكس بشكل سيئ على سرد الاتحاد الأوروبي باعتباره قوة متماسكة وموحدة وحازمة. وفيما يتعلق بالتمكين الديمقراطي، والهجرة، وأمن الطاقة، فإن الديناميكيات الأوروبي-متوسطية مبتلاة بالخلافات الاستراتيجية، والسعي لتحقيق مصالح مؤقتة، وسيادة المصالح الوطنية على حساب «المصلحة الأوروبية الكبرى». إن اللغة المفرطة في التفاؤل التي تستخدمها أطر السياسة الأوروبية لا تتماشى مع حقائق الرؤية السياسية المنقسمة ولم تحشد الدعم الكافي من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويرجع هذا جزئياً إلى طبيعة الاتحاد الأوروبي، الذي بدأ كمجتمع اقتصادي وما زال يستكشف حدود مؤسساته وسلطته الجيوسياسية في ضوء السياق الاجتماعي السياسي المختلف في كل دولة. تتصرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كعناصر فاعلة فردية في منافسة القوى العظمى بدلاً من كونها جبهة أوروبية مشتركة، كما يتضح من الافتقار إلى سياسة خارجية موحدة.

التجارة

من السمات الرئيسية للعلاقات الأوروبي-متوسطية منذ بداية عملية برشلونة تطور الأنشطة التجارية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وتزايد الأرقام بشكل مطرد بعد توقيع اتفاقيات الشراكة لتصل إلى أكثر من نصف تريليون يورو في عام 2022 (المفوضية الأوروبية، 2023). توجد حالتان متناقضتان في سائر أنحاء شمال أفريقيا، مع نموذجين متباينين للتعاون. أولاً، أقامت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي شراكة اقتصادية متنامية مع المغرب. وبهذا المعنى، استفادت الرباط من امتياز الوصول إلى السوق الأوروبية، وأصبحت المدن المغربية وجهة شعبية قريبة للشركات الأوروبية الكبرى. وكان هذا التقارب الجيواقتصادي الملحوظ تجسيداً ملموساً لسردية أوروبا تجاه جوارها الجنوبي، خاصة وأن التجارة الثنائية وصلت إلى ما يقرب من 53 مليار يورو في عام 2022 (المفوضية الأوروبية، 2023)، والتي تغطي في المقام الأول القطاعات الصناعية وتستفيد من اتفاقية الشراكة لعام 2000.

المفوضية الأوروبية والبنك الدولي تشكل مثلاً رئيسياً. لقد ساعدت هذه الاستراتيجية في تشكيل المنافسة وتنظيم التحولات في قطاع الطاقة عبر الجوار الجنوبي (هيرانز-سورليس، 2017، ص. 130). وبالأرقام، فإن ربع إجمالي المساعدات المقدمة إلى دول الجوار، والتي زادت بنسبة 25%، من 17 مليار يورو (2014-2020) إلى 22 مليار يورو (2021-2027)، ستركز على أجندة المناخ. ومن الملاحظات المهمة الأخرى تمويل بروكسل للطاقة في جنوب البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 2014-2020، والذي ساعد في إطلاق مشاريع متعددة في مجال تحول الطاقة.

علاوة على ذلك، من المهم أن نلاحظ أن المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لجواره الجنوبي تحظى بنظرة إيجابية من قبل السكان المحليين. وفقاً لاستطلاع للرأي أجري في عام 2019، يتفق 59% من الأشخاص في

شمال أفريقيا و67% في بلدان الشرق الأوسط على أن المساعدة المالية هي أحد الأصول لمعالجة قضايا التنمية المحلية (جيران الاتحاد الأوروبي في الجنوب، 2019). ومع ذلك، فإن هذه المساعدة المالية ليست مرادفة للمكاسب الاستراتيجية العملية. وقد يكون أحد الأسباب، مرة أخرى، هو أن كيانات الاتحاد الأوروبي لا تؤيد هذه المساعدة المالية بطريقة يسهل على الجمهور والسكان العاديين الوصول إليها. وتتنطبق نفس القضية على أشكال أخرى من المساعدة مثل خطط العمل العديدة التي وقعتها دول مثل مصر والمغرب وتونس مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية مثل التمكين الديمقراطي والتنمية الريفية وخاصة في أعقاب الانتفاضات العربية.

وعلى نطاق أوسع، وعلى الرغم من الفرص التي لا تعد ولا تحصى، ظل التعاون الأوروبي-متوسطي مقتصرًا إلى حد كبير على المساعدات المالية، والتبادل التعليمي، والخطاب الغامض المؤيد للديمقراطية في مقابل حماية المصالح الأوروبية الأساسية المتعلقة بالهجرة والاستقرار. أما بالنسبة للتنفيذ الملموس للمعايير، فإن عودة ظهور الحوكمة الاستبدادية في جميع أنحاء المنطقة هي دليل على أن

الاتحاد الأوروبي لم ينقل القيم المستدامة ولم يستخدم استراتيجيا علاقاته التجارية مع شمال أفريقيا. بعد الانتفاضات العربية مباشرة، ربما تكون الجهات الفاعلة المحلية في جميع أنحاء الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي قد شاركت نفس التطلعات الديمقراطية والازدهار مع بروكسل، لكن اهتمام أوروبا القلق بشأن العودة إلى استقرار الوضع الراهن لم يكن مفيداً (دندشلي وكورنليس، 2020، ص. 1525). علاوة على ذلك، لم يتم تطوير المساعدات المالية وعمليات بناء القدرات في الاتحاد الأوروبي بالقدر الكافي للاستجابة لسياق الجوار الجنوبي، الأمر الذي جعل أوروبا أضعف وأكثر عرضة للخطر في مواجهة المنافسة الاستراتيجية في وقت يتسم بالمناورات الجيوسياسية المكثفة.

منافسة القوى العظمى

النظام الليبرالي

على الرغم من عودة ظهورها في أعقاب حرب أوكرانيا، إلا أن المنافسة بين القوى العظمى ليست موضوعاً جديداً. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان السعي وراء الزعامة الدولية بمثابة نقطة انطلاق للسياسات الخارجية والمحلية في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، ومؤخراً الاتحاد الأوروبي. وفي حين تبنى العالم اتجاهات متجانسة وأحادية القطب بعد سقوط جدار برلين في عام 1989، فإن حرب روسيا في أوكرانيا تأتي كمحفز للديناميكيات العالمية الجديدة في عالم أكثر تعقيداً بكثير. وهذا يعني أن مناطق مثل جنوب البحر الأبيض المتوسط أصبحت مرة أخرى على مفترق طرق استراتيجي، تتشكل من خلال عوامل عديدة بدءاً من الاضطرابات السياسية والأمنية إلى جائحة كورونا كوفيد-19، والتحولات الرقمية.

ومع ذلك، لا يمكن قراءة هذا الاضطراب الإقليمي والدولي على أنه نهاية التاريخ أو نهاية الليبرالية. وبدلاً من ذلك، فهو مظهر من مظاهر عصر الاضطراب الذي يخشى العلماء من استمراره لفترة أطول بكثير من المتوقع (دي كليرك-ساكس، 2022). وفي خضم عملية

دون تغيير وكان قلقاً للغاية بشأن استقرار المنطقة على حساب منظور المواطنة أو الشعوب (سولير إي ليتشا وهوبر، 2021، ص. 2). وبعد سنوات، وبسبب الأنشطة الخبيثة التي قامت بها جهات فاعلة مثل روسيا والصين وتركيا في الجوار الجنوبي، عاد الاتحاد الأوروبي إلى سرد القوة المعيارية الذي تم التأكيد عليه أصلاً في لغة سياسة الجوار الأوروبية. ومع ذلك، فقد تحملت بروكسل بالفعل تكلفة الاستقرار السياسي وغياب التحرك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويسلط هذا التناقض في الاستراتيجيات وأهداف السياسة الضوء على قضية أساسية أخرى تتعلق بسرد الاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي.

والأمر الأكثر أهمية هو أن الجهات الفاعلة المتنافسة، وخاصة روسيا والصين، كثيراً ما تتهم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بتبني منظور أوروبي مركز على أوروبا أو منظور «منغلق على الداخل». وقد دعا الباحثون في السابق الاتحاد الأوروبي إلى أخذ هذا التنافس الخارجي للقيم الليبرالية في الاعتبار واختيار مسار السياسات المناسبة التي من شأنها أن تدافع عن رؤية بروكسل ولكنها لا تفرض بالضرورة نماذج سياسية محددة على شعوبها (كيوكليري وليكوك، 2018). ويجب على أوروبا أن تعالج هذا التحول في وقت يشهد تراجعاً ديمقراطياً عالمياً تسارعت آثاره بسبب جائحة كورونا كوفيد-19 (ريبوتشي وسليبوويتز، 2022). تعمل جهات فاعلة مثل روسيا بالفعل على تطوير نسخة بديلة من النظام العالمي بين دول الجنوب العالمي، وخاصة بعض دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، فإن سرد موسكو حول الصراعات في الجوار الجنوبي يعكس مواقف الأخيرة وأسبابها.

يستند الجدل الدائر حول قدرة أوروبا على الدفاع عن هذا النظام الليبرالي والارتقاء إلى مستوى معايير السرد التأسيسي إلى عاملين. أولاً، قام السياسيون والدبلوماسيون وموظفو الخدمة المدنية الأوروبيون بصياغة أجندات سياسية واجتماعية واقتصادية من جانب واحد

إعادة تشكيل النظام الدولي هذه، من المرجح أن يتعرض الجوار الجنوبي لمعارك مكثفة من أجل النفوذ. قبل الحرب بالفعل، أظهرت الدراسات أن السيادة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتعرض للهجوم (بارنز ديسي ودوركين، 2020، ص. 2). وتتطلب ظاهرة المنافسة الجيوسياسية الناشئة فهماً لموقف بروكسل وسردها من وجهة نظر تاريخية وعملية تلقي أضواء واقعية على مستقبل التعاون الأوروبي-متوسطي. هذا أمر بالغ الأهمية لتنفيذ البوصلة الاستراتيجية حيث يهدف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى زيادة نفوذهم.

في السنوات الأخيرة، وجدت أوروبا نفسها في موقف دفاعي في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، سواء بسبب افتقارها إلى التحرك أو بسبب حملات التضليل التي تشنها جهات فاعلة أخرى. وتماشياً مع سردها التأسيسي وكما تمت مناقشته سابقاً، كانت بروكسل تطمح إلى تعزيز الاستقرار الدائم من خلال نشر استراتيجيات متعددة وفقاً لسياقات تشغيلية مختلفة (بارنز ديسي ودوركين، 2020). لكن، ركز واقع المنطقة الاهتمام الأساسي على الحاجة الملحة لمنع وصول الاضطرابات من جميع أنحاء شمال أفريقيا إلى أوروبا، كما كان الحال مع اللاجئين والمهاجرين، أو التهديدات الأمنية. وسط هذه المناقشات اللحظية، هناك معركة أكبر تشمل التنافس الشديد بين العواصم المؤثرة ومسألة النظام الدولي الليبرالي المتنازع عليه. السرد الأوروبي الحالي، كما هو متوقع في البوصلة الاستراتيجية، يعقد مهمة بروكسل المتمثلة في الحفاظ على سمعتها كـ «حصن النظام الدولي الليبرالي الأوسع» على الصعيدين المحلي والخارجي. لكن، قد لا يمتلك الاتحاد الأوروبي القدرة بمفرده على النجاح في مثل هذه المساعي.

لم تستيقظ أوروبا على هذا الواقع المتغير إلا عندما كافحت ضد الاتجاهات المضادة للثورة بعد عام 2011، والصراعات المتعددة الطبقات في ليبيا وسوريا، وصعود التطرف العنيف وجماعات الجريمة المنظمة. في مواجهة هذه التحولات الهائلة، ظل سرد الاتحاد الأوروبي

المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على تطوير نهج قومي يشجع قادتها الآن على الانضمام إلى المجموعات الاقتصادية المتنافسة مثل البرازيل وروسيا والهند والصين -مجموعة BRIC- (دو بليسيس، 2023). مثل هذه الديناميكيات تضع بروكسل في سياق المنافسة بين القوى العظمى وتثير الحاجة إلى تطوير السيادة الاستراتيجية الأوروبية.

الحرب في أوكرانيا

بالإضافة إلى هذه التطورات التاريخية والتدرجية، تقدم حرب أوكرانيا مثلاً محورياً آخر على القيود المفروضة على السرد الأوروبي في الجوار الجنوبي. بدأت تعبئة الأوروبيين للحلفاء والشركاء ضد غزو موسكو لأوكرانيا بعد وقت قصير من توغل القوات الروسية في الأراضي الأوكرانية. كان المشهد الأول لهذه الجهود هو الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أظهرت تصويتان الفجوة بين الكتلة الغربية والجنوب العالمي بما في ذلك الجوار الجنوبي لأوروبا. وفي بعض الحالات اعترضت دول، مثل الجزائر وسوريا، على انسحاب روسيا من مجلس حقوق الإنسان، مستشهدة بـ «المعايير المزدوجة» باعتبارها الحجة الرئيسية (هيناشي، 2022). عندما يتعلق الأمر بسرديات الاتحاد الأوروبي، فإن هذه الأمثلة تؤكد على حجة مستهلكة حول سوء تطبيق مزعوم لمعاهدات حقوق الإنسان في صراعات مختلفة. ومؤخراً كانت الأزمة الإنسانية التي اندلعت في غزة في أعقاب الهجمات التي شنتها حماس ورد الفعل الإسرائيلي سبباً في إحداث فجوة أكبر بين أوروبا وجوارها الجنوبي.

لكن بغض النظر عن مدى صحة حجة هذه الدول، إلا أنها تشير إلى أن دول الجوار الجنوبي تشعر بالإحباط إزاء خطاب «حقوق الإنسان» الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي. ومن خلال تغذية الخطاب المضاد للمنافسين الجيوسياسيين، تشعر دول الجوار الجنوبي، وخاصة دول شمال إفريقيا، بشكل متزايد بأن النظام الدولي يعتمد على أسس غير عادلة يجب تحديدها وإعادة تقييمها (شير، 2022)، ونتيجة لذلك،

في الجوار الجنوبي لعقود من الزمن. ويتجلى ذلك من خلال خطابهم المهيمن حول «القيم التي يجب اتباعها» والتي تم نشرها في جميع أنحاء شمال إفريقيا خاصة في الأيام الأولى لسياسة الجوار الأوروبية (كيوكليير، ليكوك، وفولبي، 2020). ومن ناحية أخرى، تبدو الجهات الفاعلة المتنافسة أكثر استعداداً للاستماع إلى الجنوب العالمي بشأن الاختلافات التي يعاني منها النظام العالمي. ثانياً، هناك ارتباط داخلي بين الجهات الأوروبية الفاعلة بشأن الدور الذي ينبغي لبروكسل أن تلعبه في السياسة العالمية. غالباً ما تكون أوروبا بين خيار تبني موقف مبدئي بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون حتى لو أدى ذلك إلى تهديدات أمنية ونزاعات دبلوماسية أو تبني استراتيجية بديلة تتمثل في التحول الكامل نحو نهج المعاملات مثل روسيا والصين (لي، 2019).

حتى قبل تفشي جائحة كورونا كوفيد-19، جادل الباحثون بأنه يجب على الاتحاد الأوروبي تغيير نهجه تجاه جيرانه الجنوبيين والاضطلاع بدور أكثر استراتيجية في المنطقة (سولير إي لينشا وهوبر، 2021، ص. 3). وينبع هذا الاقتناع من حقيقة أن استراتيجية بروكسل الحالية لم تكن ناجحة في تحقيق أهداف الأمن والاستقرار والازدهار التي تم تحديدها في السرد التأسيسي للاتحاد الأوروبي (سكازيري، 2020). نظراً لواجب الاتحاد الأوروبي الرسمي والمعلن ذاتياً في تعزيز الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان، إلا أن بروكسل لا تزال تفتقر إلى أدوات السياسة العملية لتحقيق هذا الدور (بادارين وشوماخر، 2020).

في الأساس، وعلى الرغم من روابطه الإنسانية وجذوره التاريخية في الجوار الجنوبي، إلا أن قدرة الاتحاد الأوروبي على العمل باعتباره «قوة معيارية» تواجه تحديات خطيرة من قِبَل جهات فاعلة خارجية. ولا يقتصر ذلك على المنافسين التقليديين مثل روسيا والصين، بل يمتد ليشمل أولئك الذين كانوا في السابق حلفاء مخلصين للغرب، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي (ميلر، 2022). في الواقع، تعمل الأنظمة الملكية العربية، التي كانت تاريخياً صديقة للمصالح الغربية مثل

من خصائص العلاقات الأورو-متوسطية التاريخ المشترك الذي يربط بين ضفتي هذه المنطقة. على الرغم من الحديث الصعب حول الماضي الاستعماري والذي غالباً ما يلقي بظلاله على هذه القصة المشتركة، إلا أن هناك روابط اجتماعية وسياسية وثقافية ملحوظة ومتينة بين هذه الدول. فقد أقامت دول مثل فرنسا وإسبانيا علاقات قوية مع مستعمراتها السابقة حتى ولو كانت تتسم غالباً بالتشكك التاريخي وانعدام الثقة. ورغم أن وجود توترات تاريخية يظل بلا منازع، إلا أن هناك ديناميكية طويلة الأمد بين هذه البلدان لا يمكن تجاهلها.

يظل التاريخ بمثابة دعوة قوية لبناء تعاون واسع النطاق بين الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا على الرغم من التوترات الدبلوماسية العرضية. غير أن افتقار بروكسل إلى الوحدة والتماسك في السياسة الخارجية يقوض قدرتها على الإبحار في النقاش الساخن حول التاريخ الاستعماري. في الواقع، فإن الاتحاد الأوروبي، باعتباره كياناً سياسياً حديثاً، ليس لديه تاريخ من الانخراط في الأنشطة الاستعمارية. غالباً ما يتم استخدام السياسات السابقة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لنشويه سمعة بروكسل وسردها في الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

ومع ذلك، فإن التاريخ ليس بالضرورة عائقاً من شأنه أن يمنع بروكسل من تطوير تعاون أعمق مع الشركاء الإقليميين. يُظهر تاريخ الاتحاد الأوروبي في المشاركة الإنسانية مؤسساته كأصول موثوقة لإمكانات بروكسل وجهودها. ولا تزال الجهود المستثمرة في العديد من القطاعات، بدءاً من التعليم مثل برامج إيراسموس إلى الشراكات الاقتصادية، لا تحظى بما يكفي من التركيز كعناصر أساسية في السرد الرسمي للاتحاد الأوروبي في شمال أفريقيا. ولا تقوم بروكسل بالتسويق التجاري أو رفع الوعي الشعبي الكافي حول مشاركتها وتأثيرها الإيجابي. بالنسبة للسكان المحليين في شمال أفريقيا، تتم مراقبة الاتحاد الأوروبي بشكل حصري تقريباً من خلال الصراعات الإقليمية ورؤية المنافسين وخطاباتهم.

يُنظر إلى نبرة «القوة المعيارية» التي يبنهاها الاتحاد الأوروبي باعتبارها مصالح وليس قيماً. وتكافح بروكسل لإقناع منطقة شمال إفريقيا التي تعاني من زعزعة الاستقرار والانقسام الشديد بالحاجة الإنسانية للوقوف في وجه تصرفات روسيا وتطلعاتها التوسعية. لا يبدو الجنوب العالمي بشكل عام والجوار الجنوبي بشكل خاص معنياً بالحرب الأوكرانية إلا عندما تتأثر المصالح الوطنية. وقد تأكدت هذه الديناميكية طوال الرحلة الأفريقية التي قام بها وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في يوليو (تموز) 2022 إلى مصر والجزائر لمعالجة مخاوف هذه الدول (كين، 2022). تستمد أصول عقلية الجوار الجنوبي من العدسات الكلاسيكية للحرب الباردة وحركة عدم الانحياز، التي تأسست عام 1961، وتتبع نفس النمط المتمثل في تجنب تأييد قوة عالمية معينة على حساب قوة عالمية أخرى. لكن، الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي ستلاحظ أيضاً مشاركة أوروبا في الوضع في غزة لأن الفشل في الالتزام بنفس المعايير الإنسانية من شأنه أن يقوض بروكسل والعواصم الأوروبية لعقود من الزمن.

هناك اعتبار آخر للجوار الجنوبي والذي كشفت عنه حرب أوكرانيا وهو الماضي الاستعماري الأوروبي. بالنسبة لدول شمال إفريقيا، التي عانت من فترات مؤلمة وطويلة من الحكم الاستعماري، فإن سرد بروكسل حول حماية سيادة الدول لا يتوافق بشكل جيد مع تاريخ القارة. من الجانب الأوروبي، يُنظر إلى هذا التاريخ باعتباره أمراً واقعاً لا يمكن إعادة النظر فيه، وخاصة مع وصول جيل جديد وبروز تحديات جديدة. غير أن البنية الاجتماعية والسياسية لدول شمال إفريقيا لا تزال مرتبطة بالإرث المناهض للاستعمار خاصة في دول مثل الجزائر. لذلك، من الصعب على دول شمال إفريقيا فهم أولويات السياسة الخارجية لبروكسل والتصالح مع التاريخ المشترك المؤلم في الوقت نفسه.

نقاط القوة والضعف والتوصيات

أنحاء شمال أفريقيا في عامي 2011 و2019 تشترك في شعار أيديولوجي ليبرالي مماثل، مما يفتح الأبواب أمام الهام غير مباشر بين الشمال والجنوب من شأنه أن يخدم الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل.

على الرغم من التأثير المحدود، فقد نجح سرد الاتحاد الأوروبي المؤيد للديمقراطية بالفعل في تنمية طبقة معارضة ليبرالية وراغبة صغيرة نسبياً في جميع أنحاء شمال إفريقيا (سولير إي ليتشا وهوبر، 2021). كثيراً ما قامت أوروبا بتحفيز المتظاهرين في الجوار الجنوبي في سعيهم لتحقيق الديمقراطية والحريات السياسية. وقد لا يعني هذا أن المحتجين سوف ينسخون بالضرورة الفهم الأوروبي بشأن مسائل مثل حقوق الإنسان، لكنه يرسي أرضية صلبة للتقارب بين الجهات الفاعلة الأوروبية والشركاء في الجوار الجنوبي. علاوة على ذلك، فإن المعايير الأوروبية والغربية تؤثر بالفعل على عوامل الجيل الجديد في جميع أنحاء شمال أفريقيا فيما يتعلق بالحريات الفردية والجماعية، وسيادة القانون والمساءلة.

وبعيداً عن القضايا المثيرة للجدل مثل التمكين الديمقراطي، فإن القيادة الأوروبية أكثر وضوحاً في المجالات التقنية. وفي سياق المنافسة بين القوى العظمى، يتمتع الاتحاد الأوروبي بميزة خطة تعاون أعمق مع دول شمال أفريقيا في ملفات مثل الطاقة المتجددة والمشاريع الصناعية المشتركة. وقد تشكل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى، بما في ذلك الصين، منافساً جدياً، لكنها تفتقر إلى الامتدادات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والأيدولوجية لعلاقتها التجارية البحثية مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي. وبدلاً من اتخاذ موقف دفاعي، يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يعرض آلياته الشفافة وممارساته الديمقراطية في سرده السياسي لإبعاد نفسه عن السياسات التخريبية التي تنتهجها جهات فاعلة أخرى في الجوار الجنوبي. علاوة على ذلك، فإن تعزيز أطر التعاون الاقتصادي الواسعة بين بروكسل وجيرانها الجنوبيين، وخاصة في مجال الطاقة الخضراء، من شأنه أن يبعث برسالة قوية إلى الشركاء في شمال أفريقيا ويعزز خطاب

إلى جانب تطوير حملات استباقية للاتحاد الأوروبي، سيكون من المفيد لبروكسل أن تنظر في دور الجالية المغاربية في أوروبا. وفقاً لدراسة أجراها المعهد الفرنسي للدراسات الديموغرافية، يستضيف الاتحاد الأوروبي ما يقرب من ستة ملايين شخص يشكلون مجتمعاً دائماً من المهاجرين من شمال إفريقيا (بوليتي، 2018). غالباً ما يكون هؤلاء الأشخاص مواطنين مزدوجي الجنسية يقومون بتشكيل الدوائر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الاتحاد الأوروبي والمساهمة فيها (كولير، 2012). وقد أصبح تأثيرهم أكثر وضوحاً في السياسة الأوروبية، خاصة وأن العديد منهم تبنى نموذج الاتحاد الأوروبي في الحكم والتداول والقيم. بل إن مجتمع المهاجرين هذا منخرط في السياسة الأوروبية الرسمية والحزبية خاصة في دول مثل فرنسا وإسبانيا وألمانيا وبلجيكا مع احتفاظه بروابطه التاريخية مع البلدان الأصلية. وبطبيعة الحال، لا يزال المغتربون مرتبطين بوطنهم، والعديد من المهاجرين يشكلون جهات فاعلة قوية في بلدانهم الأصلية. ويمكن لأوروبا أن تستفيد من هذه الأصوات من خلال إدراج المغتربين وقصص نجاحهم في استراتيجية النشر لديها للمجتمعات المحلية في الجوار الجنوبي.

بالإضافة إلى الروابط التاريخية التي تربط بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فإن أقوى المزايا النسبية التي تتمتع بها أوروبا تشمل نموذجها الديمقراطي والليبرالي. منذ عام 1993، خضع الاتحاد الأوروبي لإصلاحات مؤثرة لتعزيز تعاونه المتعدد القطاعات عبر الحدود. وحتى لو كان الأخير يعكس نتاجاً للسياق الأوروبي، فإن تطوراتها تبعث برسالة قوية حول قدرة الاتحاد الأوروبي وتخدم السرد العام لبروكسل. لا شك أن تكرار هذا النموذج في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي سوف يقابل برد فعل رسمي وشعبي قوي بسبب الارتباط الحساس لهذه البلدان بسيادتها على القرارات والآليات السياسية الوطنية. وقد تجلى ذلك من خلال رفض السلطات الجزائرية والتونسية لأي تدخل في شؤونهما الداخلية. لكن الانتقاضات المؤيدة للديمقراطية في جميع

لأوروبا على المدى الطويل. يجب أن يكون شباب المنطقة في قلب الرؤية المستقبلية للاتحاد الأوروبي وخطابه بشأن الجوار الجنوبي. إن الجيل الجديد في شمال أفريقيا قادر على قيادة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تكون مفيدة لسرد الاتحاد الأوروبي وسمعته. ولا بد أن يركز الخطاب الرسمي على شباب المنطقة الذين يطمون ويعملون من أجل الاستقرار، ولكن أيضاً على المعايير الديمقراطية للاتحاد الأوروبي.

بينما يعمل الاتحاد الأوروبي على مواجهة منافسيه في جميع أنحاء شمال أفريقيا، فقد يتم تفويض سرده بسبب الخيارات الاجتماعية للشركاء. من المؤكد أن الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية في مختلف أنحاء شمال أفريقيا أنشأت بالفعل مجموعتها الخاصة من القيم الأخلاقية والمعنوية. وهكذا، تظل المجتمعات من المغرب إلى تونس متمسكة بشدة بتقاليد المحافظة حتى لو أبدى الجيل الجديد استعداداً أكبر لتبني بعض خيارات نمط الحياة الأوروبي. ومن غير المرجح أن تسفر الدعوة الأوروبية إلى تبني خطاب ليبرالي في التعامل مع القضايا الاجتماعية عن الدعم في شمال أفريقيا، بل وربما تؤدي حتى إلى نتائج هدامة فيما يتصل بالتعاون الأورو-متوسطي.

تتجلى نقطة ضعف أخرى في رسائل الاتحاد الأوروبي عبر شمال أفريقيا في ضعفها في مواجهة الحملات الدعائية الخبيثة التي يقوم بها المنافسون الجيوسياسيون. وفقاً لدراسة حديثة أجراها معهد الشرق الأوسط، تم استهداف الجماهير الناطقة بالعربية من قبل العملاء الروس بعد حرب أوكرانيا (جانادزي، 2022). لم تحظ هذه العملية باهتمام كبير ولم تواجه مقاومة كبيرة من صناعات السياسة الأوروبيين، خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي. تمكين خطاب الاتحاد الأوروبي ورسائله في جميع أنحاء شمال أفريقيا يتطلب تطوير قدرات الدفاع والاتصالات لأصحاب المصلحة الأوروبيين من القطاعين العام والخاص. إن غياب سرد إيجابي وقوي وهداف للاتحاد الأوروبي سيجعله عرضة للهجمات وحملات التضليل من قبل منافسين مثل موسكو وبكين.

أوروبا بما يتجاوز التاريخ، أو الاختلافات الاجتماعية أو الخلافات السياسية.

علاوة على ذلك، تستطيع بروكسل أن تساعد في الحملات الاستثمارية للدول الأعضاء الفردية لبناء جبهة أوروبية أكثر تماسكا تلتزم حقا بالسرد التأسيسي للاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، يجب تغطية الأطر المختلفة لهذه الحملات، مثل منتديات الأعمال الخاصة بين الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا، والإبلاغ عنها علناً لتقديم الاتحاد الأوروبي كشريك مفيد ومتساو. تعد مبادرات مثل الصفقة الخضراء والبوابة العالمية بمثابة أجزاء مهمة لرسائل بروكسل الاستثمارية والسرد العام في الجوار الجنوبي بدلاً من خطط العمل والمنح المعتادة التي تركز بشكل شبه حصري على تعزيز الديمقراطية. في النهاية، يعد تمكين الجهات الفاعلة الديمقراطية في جميع أنحاء شمال إفريقيا مهمة محلية لا يمكن تفويضها إلى كيانات الاتحاد الأوروبي، وقد يكون البرلمان الأوروبي فقط هو القادر على المساعدة بطرق محدودة مثل القرارات. لكن، ستكون بروكسل أكثر فائدة من خلال فهم القيود السياسية الهيكلية وتجنب إنشاء سرد لا يمكنها الدفاع عنه بشكل ملموس وفعال على المدى القصير.

على المدى الطويل، يمكن أن يساعد دمج شرائح الشباب والتواصل الرقمي بروكسل في نهاية المطاف في مناصرة الديمقراطية دون الوقوع في فخ السياسات الفاشلة السابقة. توفر الثورة الرقمية فرصاً لا حصر لها للتواصل مع شباب شمال إفريقيا ونشر قيم ومعايير الاتحاد الأوروبي بشأن الحكم وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، تعد المنطقة، التي تعيش في بيئة ما بعد الانتفاضة المتعطشة للحرية، أرضاً خصبة لحملات الاتصال المستهدفة التي يمكنها الاستفادة من تاريخ المنطقة وتمكين الأصوات المحلية. وسوف تعمل هذه الاستراتيجية على حماية أوروبا من فخ التدخل الضمني في سيادة البلدان والوقوف في وجه القيم المناصرة للديمقراطية. التعليقات العامة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بشأن الشؤون الداخلية لدول شمال أفريقيا تأتي بنتائج عكسية، نظراً لوجود أدوات أخرى لضمان المصالح الديمقراطية

حقوق الإنسان العالمية، فإنها لا تستطيع فرض قيمها على الآخرين. إن فهم القيود المفروضة على وجهات النظر الأخلاقية في أوروبا يؤدي إلى تأييد «الحق في الاختيار» باعتباره استراتيجية قوية تهدف إلى تسويق نموذج الاتحاد الأوروبي بدلاً من فرضه على أجيال المستقبل في الجوار الجنوبي. علاوة على ذلك، فإن هذا النهج من شأنه أن يعالج الاتهامات بوجود «عقدة التفوق» التي ترتبط بها أوروبا غالباً، ويرفع دول الجنوب إلى مستوى «الشركاء المتساويين» الحقيقيين للاتحاد الأوروبي. ومن الممكن بعد ذلك أن يكون مثل هذا الخطاب الجديد قابلاً للتطبيق على مستوى السياسات من خلال تسهيل أشكال متوازنة جديدة من التعاون التجاري والتقني، خاصة في الملفات المبتكرة مثل الرقمنة والتكنولوجيات الناشئة.

الخاتمة

أخيراً، بشرت التطورات الجديدة، مثل التركيز في مرحلة ما بعد جائحة كورونا كوفيد-19 على التحول الرقمي والحرب في أوكرانيا، بتغيير في الديناميكيات العالمية. يقع الاتحاد الأوروبي في قلب هذه الحسابات الجيواستراتيجية، وسوف يتحمل مسؤولية كبيرة، وخاصة في جواره المباشر. ولذلك، يتعين على العواصم الأوروبية أن تراجع استراتيجياتها الإقليمية وتكيفها مع التغييرات والحقائق التي يشهدها عالم اليوم. يشكل جنوب البحر الأبيض المتوسط أهمية بالغة بشكل خاص لمستقبل أوروبا، وينبغي أن يشكل وجهاً رئيسياً لرؤية بروكسل. ومن هذا المنطلق فإن تطوير التعاون الأورو-متوسطي إلى ما هو أبعد من حدود اليوم لن يتطلب سياسات جديدة فحسب، بل وسرداً جديداً أيضاً.

على مدى العقد الماضي كان التعاون الأورو-متوسطي رهينة للوضع الراهن للمصالح الأوروبية القصيرة الأمد وعدم الاستقرار المتقلب في دول الجوار الجنوبي. ويجب أن يتجاوز السرد الأوروبي الجديد الأطر الكلاسيكية لتعزيز الأمن والديمقراطية من أجل بناء جسور متينة مع جيل ما بعد الثورة

يعاني سرد الاتحاد الأوروبي في جواره الجنوبي أيضاً من عدم الاتساق في تغيير سياسات سياسة الجوار الأوروبية. ويحدد تاريخ هذا السرد ثلاثة مكونات رئيسية لصناع السياسات الأوروبيين: الاستقرار، والتنمية، وإرساء الديمقراطية. ومع ذلك، فمن غير المثمر أن تركز بروكسل على جانب واحد اعتماداً على الظروف الإقليمية، وبدلاً من ذلك ستستفيد أكثر من استراتيجية شاملة تربط بين هذه المكونات الثلاث. وتتطلب مثل هذه الجهود أيضاً حملة علاقات عامة منقحة تسلط الضوء على الإنجازات الحالية التي حققتها أوروبا بدلاً من رغبات أوروبا وخطتها المتصورة. وهذا من شأنه أن يزيد الوعي حول عمل الاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي بين المجتمعات المختلفة ويمكن أن يعد هذه المجتمعات لتكون أكثر تقبلاً لسياسات بروكسل ومصالحها وقدراتها.

بالنسبة لبروكسل والعواصم الأوروبية الرئيسية، لا ينبغي تجاهل مسائل الهوية والتصور لمنطقة البحر الأبيض المتوسط لصالح رؤيتها المستقبلية. وفي هذا السياق، فإن مشاعر الظلم والتقارب في شمال أفريقيا مع منافسي الاتحاد الأوروبي مثل الصين وروسيا هي أعراض الرغبة في لعب دور جيوسياسي أكبر واتخاذ القرار بشأن مستقبل اتجاهاتهم الاستراتيجية وسياساتهم الخارجية. إن ممارسات ولغة أوروبا التي تتسم بالوصاية، بما في ذلك محاولات توجيه عملية الانتقال السياسي بعد انتفاضات 2011 و2019، تثير الشكوك والرفض في جميع أنحاء شمال أفريقيا. علاوة على ذلك، فإن المجتمعات في مختلف أنحاء الجوار الجنوبي ليست موعدة باللغة التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي والتي تصور الأخير باعتباره قوة إقليمية أخلاقية تحدد الأعراف الاجتماعية للدول الأخرى. ويتعين على أوروبا أن تتعامل مع بلدان الجوار الجنوبي باعتبارها «شركاء متساويين» تتجاوز الاختلافات الثقافية. وهذا يعني فهم الحقائق الاجتماعية والسياسية في هذه المنطقة من منظور محلي يعتمد على التاريخ والهوية الأنثروبولوجية.

ورغم أن أوروبا لديها الحق في عدم تقويض

تتمكن العواصم الأوروبية من تأكيد استقلالها الإقليمي، فإن الجوار الجنوبي يشكل جزءاً حيوياً من سياسات الاتحاد الأوروبي الشاملة. إن مواجهة نفوذ المنافسين الجيوسياسيين الإقليميين والعالميين تعني أن أوروبا يجب أن تعمل على تطوير نهج متماسك وموحد وطويل الأمد لتعزيز تحالفات جديدة مع شركائها الجنوبيين. ومع ذلك، فإن هذا المسعى سيكون بلا جدوى دون دمج شريحة الشباب في هذه المنطقة. وفي نهاية المطاف، قد يكون لدى أوروبا احتمالات عديدة لتعزيز موقفها، ولكن يتعين عليها أن تتبنى سرداً استباقياً يعكس سياساتها ومصالحها.

الناشئ في جميع أنحاء شمال أفريقيا في عصر التقدم التكنولوجي. وينبغي للعواصم الأوروبية أن تستفيد من الروابط التاريخية والاجتماعية والسياسية القائمة مع شركائها الجنوبيين دون الانغماس في السلوكيات الاستشراقية والأبوية. وفي الوقت نفسه، فإن مستقبل العلاقات الأورو-متوسطة يكمن في المشاريع المشتركة القطاعية والشراكات الاقتصادية. وينبغي لخطاب بروكسل أن يأخذ في الاعتبار احتياجات التنمية في شمال أفريقيا وأن يبني حملة إعلامية جديدة لتسليط الضوء على دور أوروبا وإنجازاتها.

وفي النهاية، أصبحت أوروبا في طليعة المعركة الجيوسياسية الجديدة من أجل النفوذ الاستراتيجي. لا تقتصر المنافسة بين القوى العظمى على الحرب المستمرة في أوروبا الشرقية، ولكنها توسعت بالفعل إلى مجالات أخرى مثل آسيا وأفريقيا. ولكي

المراجع

كيف غذت الصعوبات الاقتصادية الربيع العربي قبل 10 سنوات؟ الجزيرة:

<https://www.aljazeera.com/news/2020/12/17/bread-and-gas-economic-boost-needed-after-arab-spring>

بادارين، إي، وشوماخر، ت. (2020). الاتحاد الأوروبي والقدرة على الصمود والجوار الجنوبي بعد الانتفاضات العربية. إبراز القدرة على الصمود عبر البحر الأبيض المتوسط (الصفحات 63-86). بالجريف ماكميلان، تشام.

باربي، إي، ويوهانسون-نوجيس، إي. (2008). الاتحاد الأوروبي باعتباره «قوة متواضعة من أجل الخير»: سياسة الجوار الأوروبية. الشؤون الدولية (المعهد الملكي للشؤون الدولية -1944)، 84(1)، 96-81

<https://www.jstor.org/stable/25144716>

بارنز ديسي، جي، ودوركين، أ. (2020). تعزيز السيادة الاستراتيجية الأوروبية في الجوار الجنوبي. المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية.

<https://ecfr.eu/publication/promoting-european-strategic-sovereignty-in-the-southern-neighbourhood/>

بن حمادي، م. (2023، 21 يوليو/ تموز). تونس: مهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى يفرون من صفاقس بعد تعرضهم للطرد والاعتداء. لوموند:

https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2023/07/21/local-residents-attack-sub-saharan-african-angers-in-tunisia_6061951_124.html

بيتشي، ف. (2007). صنع السياسة الخارجية الأوروبية تجاه البحر الأبيض المتوسط. بالجريف ماكميلان. أخذ من

<https://cadmus.eui.eu/handle/1814/25495>

بيتشي، ف. (2010). معضلات التنفيذ: مساعدة الاتحاد الأوروبي للديمقراطية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إرساء الديمقراطية، 976-996

<https://doi.org/10.1080/13510347.2010.501181>

كارولين تاش، ت. (2010). مشروع الاتحاد من أجل المتوسط – تحقيق الأهداف الفرنسية من خلال

استغلال بحرنا. L'Europe en Formation ، 2(356)، 53- 70

<https://www.cairn.info/revue-l-europe-en-formation-2010-2-page-53.htm>

كاساس-كورتيس، إم، كوياروبياس، س، وبيكلز، جي. (2012). إعادة تحديد حدود الجوار: المناطق الجغرافية الناشئة في أوروبا التي تعاني من تكامل عدم الانضمام. الدراسات الحضرية والإقليمية الأوروبية، 20(1)، 37-58. doi :

<https://doi.org/10.1177%2F0969776411434848>

سيلاتا، ف، وكوليتي، ر. (2019). الحدود الأوروبية الخارجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. الدراسات الحضرية والإقليمية الأوروبية، 26(1)، 9-21. Doi :

<https://doi.org/10.1177%2F0969776417717309>

كوبارويباس، س. (2018). ما وراء جوار الاتحاد الأوروبي: جغرافيات التحرير في البحر الأبيض المتوسط. الجيوسياسية، 915-887. Doi :

<https://doi.org/10.1080/14650045.2018.1508015>

كولير، م. (2012، 4 مايو/ أيار). الوضع المتغير للمهاجرين المغاربيين: صعود الشتات. معهد الشرق الأوسط:

<https://www.mei.edu/publications/changing-status-maghrebi-emigrants-rise-diaspora>

مفوضية الجماعات الأوروبية. (2003). أوروبا الكبرى – الجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا الشرقيين والجنوبيين.

http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/com03_104_en.pdf

مجلس الاتحاد الأوروبي. (2022). بوصلة استراتيجية للأمن والدفاع - من أجل اتحاد أوروبي يحمي مواطنيه وقيمه ومصالحه ويساهم في السلام والأمن الدوليين. الأمانة العامة للمجلس.

<https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2022/03/21/a-strategic-compass-for-a-stronger-eu-security-and-defence-in-the-next-decade/>

مجلس الاتحاد الأوروبي. (2022). الجدول الزمني – التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي ضد روسيا بشأن أوكرانيا.

<https://www.consilium.europa.eu/en/policies/sanctions/restrictive-measures-against-russia-over-ukraine/history-restrictive-measures-against-russia-over-ukraine/>

دندشلي، أ، وكورتيليس، سي. (2020). تصنيف تنفيذ القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي في جواره الجنوبي: دور الجهات الفاعلة المحلية. مجلة دراسات السوق المشتركة، 58(6)، 1539-1523. Doi :

<https://doi.org/10.1111/jems.13051>

دي كلريك-ساكس، جي. (2022، 26 أبريل/ نيسان). انظر من يتحدث: سرد أوروبا في عصر المنافسة الجيوسياسية. مؤسسة المراقب للأبحاث.

<https://www.orfonline.org/expert-speak/europes-narrative-in-an-age-of-geopolitical-competition/>

دي راجنيل، ل، وسولدايني، جي.س. (2021، 28 سبتمبر/ أيلول). فرنسا تخفض 50% من التأشيرات الممنوحة للجزائر والمغرب. أوروبا 1. Doi :

<https://www.europe1.fr/politique/information-europe-1-la-france-reduit-de-50-les-visas-accordes-a-lalgerie-et-au-maroc-4068654>

دو بليسييس، سي. (2023، 25 أغسطس/ آب). BRICS ترحب بالأعضاء الجدد في محاولة لتعديل النظام العالمي. رويترز

<https://www.reuters.com/world/brics-poised-invite-new-members-join-bloc-sources-2023-08-24/>

القماطي، أ، وسيني فاسانوتي، ف. (2023، 5 يوليو/ تموز). رسم المياه المحفوفة بالمخاطر: دور إيطاليا وخليفة حفتر في ليبيا. المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية

<https://www.ispionline.it/en/publication/charting-risky-waters-italy-and-khalifa-haftars-role-in-libya-134318>

الجوار الأوروبي جنوباً. (2019، 13 مارس/ آذار). تصور الاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي. الجوار الأوروبي في الجنوب.

<https://www.euneighbours.eu/en/south/stay-informed/publications/opinion-poll-2018-morocco-factsheet>

المفوضية الأوروبية. (2007). تعزيز سياسة الجوار الأوروبية.

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/api/files/document/print/es/memo_07_336/MEMO_07_336_EN.pdf

المفوضية الأوروبية. (2013). استجابة الاتحاد الأوروبي على «الربيع العربي»: الوضع الراهن بعد عامين.

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/de/MEMO_13_81

المفوضية الأوروبية. (2023). دعم الاتحاد الأوروبي للهجرة في المغرب.

https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2023-03/EU_support_migration_morocco.pdf

المفوضية الأوروبية. (2023). العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر: حقائق وأرقام وآخر التطورات.

https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/algeria_en

المفوضية الأوروبية. (2023). العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وجواره الجنوبي: حقائق وأرقام وآخر التطورات.

https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/southern-neighbourhood_en

المفوضية الأوروبية. (2023). العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب: حقائق وأرقام وآخر التطورات.

https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/morocco_en

البرلمان الأوروبي. (2023). سياسة الجوار الأوروبية، العمل من أجل شراكة أقوى: موقف البرلمان الأوروبي من التقارير المرحلية لعام 2012.

https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-7-2013-0446_EN.html

غان، ن. (2022، 15 سبتمبر/ أيلول). شي وبوتين يريدان إنشاء نظام عالمي جديد. والانتكاسة الروسية في أوكرانيا يمكن أن تفسد خططهما. عالم سي إن إن.

<https://edition.cnn.com/2022/09/14/china/xi-putin-meeting-sco-summit-analysis-intl-hnk/index.html>

هايدن، جي. (2023، 16 يوليو/ تموز). الاتحاد الأوروبي يضع اللمسات الأخيرة على صفقة هجرة مع تونس. بوليتيكو:

<https://www.politico.eu/article/eu-migration-deal-tunisia-patients-africa-european-commission/>

هيناتش، د. (2022، 8 أبريل/ نيسان). الجزائر ضد تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان. الشروق:

<https://www.echoroukonline.com/algeria-against-suspending-russia-from-the-human-rights-council>

هيرانز-سوراليس، أ. (2017). التفكير في الطاقة خارج الإطار؟ إعادة التأطير والتأطير الخاطئ في علاقات الطاقة الأوروبية والمتوسطية. سياسة البحر الأبيض المتوسط، 23(1)، 122-141. Doi : <https://doi.org/10.1080/13629395.2017.1358903>

هيرانز-سوراليس، أ. (2021). التحول الأخضر: نموذج جديد ومشارك في شراكة الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار الجنوبي؟ المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط. الكتاب السنوي عن البحر الأبيض المتوسط: البعد الأوروبي والمتوسطي للسياسات الأوروبية الجديدة، ص. 24-31.

<https://www.iemed.org/publication/the-green-transition-a-new-and-shared-paradigm-in-the-eu-partnership-with-the-southern-neighbourhood/?lang=fr>

هورث، جي. (2014). ولاية كاترين أشتون لمدة خمس سنوات: تقييم صعب. Les Cahiers européens de Sciences Po n° 03، ص. 3 - 21.

https://www.sciencespo.fr/centre-etudes-europeennes/sites/sciencespo.fr/centre-etudes-europeennes/files/n%C2%B03_2014_Howorth%20v4.pdf

إكبير، ج. (2018). نهاية النظام الدولي الليبرالي؟ الشؤون الدولية، 94(1)، 7-23. Doi : <https://doi.org/10.1093/ia/iix241>

جانادزي، إي. (2022، 19 أبريل/ نيسان). الشرق الأوسط الرقمي: جبهة أخرى في حرب المعلومات الروسية. معهد الشرق الأوسط:

<https://www.mei.edu/publications/digital-middle-east-another-front-russias-information-war>

كين، سي. (2022، 26 يوليو/ تموز). وزير الخارجية الروسي يقوم بجولة في أفريقيا لطمأنة الشركاء. لوموند:

https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2022/07/26/the-head-of-russian-diplomacy-on-tour-to-reassure-and-cultivate-relations-with-african-partners_5991509_124.html

كيوكير، س.، وليكوك، س. (2018). تفعيل أجندة اللامركزية: تحليل السياسة الخارجية الأوروبية في عالم غير أوروبي وما بعد غربي. التعاون والصراع، 53(2)، 277-295. Doi : <https://doi.org/10.1177%2F0010836718766394>

كيوكير، س.، ليكوك، س.، وفولبي، ف. (2020). إبطال مركزية المعايير في علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار الجنوبي. مجلة دراسات السوق المشتركة، Doi : <https://doi.org/10.1111/jcms.13121>، 891-908، 59(4)

كوليسا، أ. (2022، أكتوبر/ تشرين الأول). هل هي مجرد أعمال؟ تعاون دول V4 في مجال الهجرة والتنقل مع دول الجوار الجنوبي. يورومييسكو. :

<https://www.euromesco.net/publication/its-just-business-the-cooperation-of-v4-states-on-migration-and-mobility-with-the-southern-neighbourhood/>

لي، م. (2019). وجهة نظر مجتمع السياسات: سرد استراتيجي جديد لأوروبا؟ الأمن الأوروبي، (3)28، 391-382. Doi:

<https://doi.org/10.1080/09662839.2019.1648257>

لويس، أ. (2011، 24 سبتمبر/ أيلول). لماذا نجا ملك المغرب من الربيع العربي؟ بي بي سي:

<https://www.bbc.com/news/world-middle-east-15856989>

لي، إكس. (2017). هل لا تزال المشروطية فاعلة؟ مساعدات الصين التنموية والديمقراطية في أفريقيا. مراجعة العلوم السياسية الصينية، 2، 201-220

<https://doi.org/10.1007/s41111-017-0050-6>

ليستر، سي. (2024، 24 يناير/ كانون الثاني). أمريكا تخطط للانسحاب من سوريا - وخلق كارثة السياسة الخارجية:

<https://foreignpolicy.com/2024/01/24/america-is-planning-to-withdraw-from-syria-and-create-a-disaster/>

مجرسي، ت. (2023، 21 يونيو/ حزيران). من خلال إبرام صفقة مع سعيد الرئيس التونسي، هل تشير أوروبا إلى أنها مفتوحة للابتزاز؟ يورونيوز:

<https://www.euronews.com/2023/06/21/by-striking-a-deal-with-tunisia-saied-is-europe-signalling-its-open-to-extortion>

ميلر، أ. د. (2022، 19 يوليو/ تموز). محور بايدن الموجز في الشرق الأوسط لن يدوم. السياسة الخارجية: محور بايدن الموجز في الشرق الأوسط لن يدوم.

أوزبورن، أ. (2022، 24 فبراير). بوتين رئيس روسيا يأذن بـ «عملية عسكرية خاصة» ضد أوكرانيا: رويترز:

<https://www.reuters.com/world/europe/russias-putin-authorises-military-operations-donbass-domestic-media-2022-02-24/>

بيس، م. (2007). تحول المعايير من الشراكة الأورو-متوسطية إلى سياسة الجوار الأوروبية: الاتحاد الأوروبي كرائد أعمال للمعايير في الجنوب؟ مراجعة كامبريدج للشؤون الدولية، 20(4)، 659-675. Doi:

<http://dx.doi.org/10.1080/09557570701680704>

بيس، م. (2007). بناء القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي. مجلة دراسات السوق المشتركة، 45(5)، 1064-1041.

<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.1468-5965.2007.00759.x>

بوليتي، أ. (2018، 17 سبتمبر/ أيلول). «الهجرة المغربية ليست أكثر أهمية من هجرة الإيطاليين أو الإسبان». جون أفريك.:

<https://www.jeuneafrique.com/629365/societe/la-migration-maghebaine-nest-pas-plus-importante-que-celle-des-italiens-ou-des-espagnols/>

ريبوتشي، س.، وسليبوويتز، أ. (2022). الحرية في العالم 2022: التوسع العالمي للحكم الاستبدادي. فريدم هاوس:

<https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2022/global-expansion-authoritarian-rule>.

سكازبيري، ل. (2020). إعادة النظر في نهج الاتحاد الأوروبي تجاه جيرانه الجنوبيين. مركز الإصلاح الأوروبي.

<https://www.cer.eu/publications/archive/policy-brief/2020/rethinking-eus-approach-towards-its-southern-neighbours#:~:text=The%20EU's%20stated%20objective%20is,success%20on%20all%20three%20counts>

شير، سي. (2022، 23 أبريل/نيسان). «ليست معركتنا»: لماذا لا يدعم الشرق الأوسط أوكرانيا بشكل كامل؟ دويتشه فيله:

<https://www.dw.com/en/why-the-middle-east-doesnt-fully-support-ukraine/a-61561723>

شوماخر، ت. (2015). عدم اليقين على حدود الاتحاد الأوروبي: سرديات العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي في سياسة الجوار الأوروبية المنقحة تجاه المناطق الحدودية الجنوبية. الأمن الأوروبي، (3)24، 401-381: Doi.

<https://doi.org/10.1080/09662839.2015.1028186>

سولير إي ليتشوا، إي، وهوبر، د. (2021، 11 أبريل/نيسان). الأجندة الجديدة للاتحاد الأوروبي لجواره الجنوبي: ضرورة المراجعة الخضراء والشاملة. مركز برشلونة للشؤون الدولية. أوراق سياسة-EU LISTCO.

https://www.cidob.org/en/publications/publication_series/project_papers/eu_listco/the_eu_s_new_agenda_for_its_southern_neighbourhood_the_case_for_a_green_and_inclusive_review

سترونسكي، بي. (2023، 28 فبراير/شباط). البصمة الروسية المتزايدة في منطقة الساحل الإفريقي. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي:

<https://carnegieendowment.org/2023/02/28/russia-s-growing-footprint-in-africa-s-sahel-region-pub-89135>

ثيم، جي. (2018). من الاستثناء إلى الطبيعي. المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP).

<https://www.swp-berlin.org/en/publication/the-united-states-and-the-war-on-terrorism>

ترينور، آي. (2011، 11 مارس/آذار). زعماء الاتحاد الأوروبي رفضوا خطة منطقة الحظر الجوي في ليبيا. الغارديان:

<https://www.theguardian.com/world/2011/mar/11/libya-no-fly-zone-plan-rejected>

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالعمال المهاجرين. (2022، 28 يونيو/حزيران). لجنة الأمم المتحدة تحت على التحقيق الفوري في وفيات المهاجرين على الحدود المغربية الإسبانية. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان:

<https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/06/un-committee-urges-prompt-investigation-deaths-migrants-moroccan-spanish>

زواوي، ك. (2022، 30 سبتمبر/أيلول). في الجزائر، أمرت السلطات بإغلاق جمعية كاريثاس المسيحية. لوموند:

https://www.lemonde.fr/afrique/article/2022/09/30/en-algerie-les-autorites-ordonnent-la-fermeture-de-l-association-chretienne-caritas_6143836_3212.html

eur@mesco
Paper

